حديث للرئيس محمد أنور السادات
مع الاستاذ عبد المنعم الصاوي
نقيب الصحفيين
فى١٨ نوفمبر ١٩٧٦

سؤال : هل ترون إعلان الاحزاب كان يحتاج لبعض الوقت حتي تستوي الفكرة ، من خلال الممارسة ؟

الرئيس : لكن قل لي أنت ، وقد مارست تجربة الانتخابات . هل تمت الانتخابات ، علي اساس حزبي ام لم تتم ؟ لقد تابعت المعركة الانتخابية في الدوائر الساخنة والفاترة وكانت الغالبية العظمي للدوائر ساخنة ، بل وملتهبة احيانا ، وشعرت دائما بان الانتخابات تجري علي أساس حزبي .. اذن ففكرة الاحزاب قد سبقتني ، بالتطبيق العملي ، واصبح تجاهل هذا التطور تجاهلا لواقع عشناه وعاشته الأمة كلها في كل دائرة من الدوائر الانتخابية

كل مافي الامر هناك فرقا موضوعياً ، بين الأحزاب قديماً ، والاحزاب كما نرجو لها ان يكون هذا الفرق فرضه التطور في الفكر الحزبي ، كما فرضه الواقع الموضوعي ، كما فرضته تجربة الثورة كما قلت في خطابي امام مجلس الشعب

الصاوي : بعض الناس ياسيادة الرئيس ، يقولون ان الاحزاب لاتقوم بقرار ، وانا ارجو ان تتضح الحقيقة لمن يقولون هذا الكلام ؟

الرئيس : لااحد قد فرض شيئاً علي الواقع المصري . ولنعد إلي أصل الموضوع ليستريح كل الناس الي ان كل شيء يتم الآن من خلال واقع ديمقراطي تحياة . ولقد عرضت فكري في ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي وطلبت ان تناقش هذه الورقة علي كل المستويات ، وعلي اوسع نطاق . وقد تمت مناقشات موسعة ، وعلي

صفحات الصحف ، وفي كل المنظمات الجماهيرية وانتهت خطوات التطوير بلجنة المائة التي درست الاتجاهات المختلفة للممارسة السياسية ، ثم اجتمعت لجنة موسعة ضمت اعضاء مجلس الشعب واعضاء اللجنة المركزية ولجنة المائة ، حيث حصرت الاتجاهات المختلفة ، وحللت وتبين ان الاندفاع الكبير نحو تكوين المنابر ، قد انحصرت في اتجاهات ثلاثة ، هي اليمين والوسط واليسار وبعد الانتهاء الي هذا القرار ، وهو قرار لم أتخذه انا ، ولم تتخذه سلطة من السلطات منفردة ولكنه اتخذ من خلال مناقشة سياسية موسعة ، ومن اقرب الهيئات ذات الصلة بالموضوع ، وكان مما افادته المناقشة ، انها ايضا جمعت كل مانشر عن هذه الاتجاهات في الصحف

فبعد هذا يمكن ان يشوب قرار قيام التنظيمات السياسية اية شائبة انه قرار شعبي سياسي مبني علي اسس ، وقد شارك فيه المشتغلون بالعمل الوطني والسياسي وبالتالي فقد صدر ممن يملك اصداره . نأتي بعد هذا الي قرار الاحزاب والسؤال الذي يجب ان يطرح هو هل اخذت التنظيمات شكلاً حزبياً ام لا ؟ لقد اشارت مقترحات لجنة ممارسة العمل السياسي صراحة ، الي انها تبدأ بالتنظيمات ، وانها تأمل في ان تسفر الممارسة عن نجاح يهييء للتنظيمات ان تصبح احزاباً

ولقد ثبت من الممارسة ان التيار الحزبي ، قد فرض نفسه علي الانتخابات . عندئذ صار تأخير اعلان الاحزاب ، لايتفق مع الواقع الذي نحيا فيه

ومع كل ذلك ، فإن الامر متروك لتنظيم العمل الحزبي للأحزاب نفسها ، وعلينا ان نلتزم جميعا بضمانات اداء الاحزاب لعلها في حرية كاملة ، دون ان تعبر عن غير التراب المصري والمصلحة العامة لشعب مصر ، في حدود المواثيق التي التزم بها ، خلال تجربتة الثورية ، لتصبح الاحزاب اضافة للعمل الوطني ، لاتنقص من مزاياه ولا من مكاسب الشعب ، التي انتزعتها بالتطور الثوري ، وبتصحيح أوضاع قبل الثورة . لتصبح صورة العمل الوطني لصالح الجماهير صانعة الثورة

الصاوي : وما تصور سيادتك للحياة السياسية في ظل الاحزاب ؟

الرئيس : ان أملي كبير جداً في نجاح التجربة الديمقراطية ، لقد كنت اتابع المعركة الانتخابية ، بكل ماتسمت به في بعض الدوائر من عنف ، ولكني كنت اسأل نفسي عن البديل لهذه الممارسة ، ولم اكن محتاجاً للحدس أو التخمين ، فقد كان البديل لهذه التجربة ، هو الديكتاتورية والاستبداد بالرأي ، وتسلط مراكز قوي تتحكم في قدرات الشعب وانا كأحد المسئولين عن ثورة يوليو ٢٥٩١ ثم عن ثورة مايو ١٧٩١ واثق ان الثورتين البكريتين بريئتان من الإتجاه نحو الديكتاتورية او الاستبداد او تحكم مراكز القوي وان هذه التيارات اقحمت نفسها عليهما ، لتستفيد منها عناصر طموحة ومغامرة

ولهذا كنت سعيداً بالممارسة الديمقراطية ، ايا كانت درجة السخرية فيها ، تفادياً لهذا البديل البغيض ،والذي لم يعد يتفق مع طموح الشعب نحو الحرية والاستقرار والاطمئنان الي المستقبل في ظل سيادة القانون

واني لأعلم ان الحرمان من الممارسة الديمقراطية سنوات طويلة ، قد اذهل بعض الناس لكني واثق من أنهم لو سألوا انفسهم السؤال الذي سألته لنفسي .لوجدوا انهم سيصلون إلي نفس الإجابة

ان الديمقراطية اجمل ، مهما تكن عنيفة أحياناً ، واني لكلي ثقة من اننا بالممارسة سنصل الي احكم الصيغ في الحوار الديمقراطي ، واحترام اي رأي يعلن ، واي رأي آخر يعلن في مواجهتة ، فمن خلال تعدد الآراء ، تستطيع ان تصل الي الرأي الأفضل، وليس فينا من لايريد الإصلاح ، والتطور بحياتنا لنلحق بركب النصر ، ونشيع السعادة والأمن والاطمئنان والرخاء لصالح جماهير شعبنا ، البركة فيكم .. في الاحزاب السياسية ، إني لازال أتمني ان تكون فترة ولايتي الثانية فرصة لتعميق القيم الديمقراطية بعيداً عن مغامرات المغامرين

والعمل الديمقراطي هو وحده أسلوب بناء الانسان ، ليحول بين المغامرين الطامحين في السلطة ومغامراتهم

وسأرقب التجربة بكل جوارحي ، وسأكون اسعد المواطنين ، مع كل خطوة من خطوات التطبيق الديمقراطي ، ولانه بقدر ماتنجح بقدر ماسيبعد احتمالات النكسة في التطبيق الديمقراطي

الصاوي : والاتحاد الاشتراكي ؟

الرئيس : لم يعد للإتحاد الاشتراكي من عمل الآن ، الا انه اطار سياسي لمتابعة النشاط الحزبي ليحقق من حسن الممارسة ، وسيكون له ان يدرس التجربة ضماناً لتسييرها في طريقها الصحيح هذا الي جوار مسئوليته عن التنظيم النسائي لمن لا يرون ممارسة العمل الوطني في ظل الخلافات الحزبية ، و للشباب من مرحلة الطلائع ، حتي الاكتمال ، والذين يرغبون في العمل السياسي بعيداً عن هذه الخلافات . الصاوي : والأمانات النوعية التابعة للاتحاد الاشتراكي ؟

الرئيس : تنتهي بممارسة الاحزاب لوظيفتها

الصاوي : ولجانه المختلفة وتشكيلاته المتعددة ؟ الرئيس : كالأمانات ، ينتهي وجودها لتفسح للأحزاب مجال العمل

الصاوي : وللجنة المركزية ؟

الرئيس : صورة اللجنة المركزية قد صارت مختلفة تماما ، بعد ان استوعبت اعضاء المنظمات السياسية والشعبية والجماهيرية ، ليكون منها مؤتمر دوري عام ، يراجع الموقف السياسي من كل نواحيه وتصدر من القرارات والتوصيات مايثري العمل الوطني

الصاوي : وتحل مؤتمرات اللجنة المركزية محل المؤتمر القومي العام ؟

الرئيس : ومحل اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي أيضاً ؟

الصاوي : ووضع الصحافة ياسيادة الرئيس ؟

الرئيس : ان ملكية الاتحاد الاشتراكي للمؤسسات الحالية القائمة والمجلس الاعلي للصحافة القائم

الصاوي : هل توزع الصحف علي الأحزاب ؟

الرئيس : انني لم اعتد أن أملي رأيا ، او اصدر قرارات تقيد حرية الدراسة والتطبيق . ان ذلك عمل لاديمقراطية فيه ، ولا يمكن ان اتناقض مع نفسي وانا اعمل علي دعم الديمقراطية لهذا فإنني اترك الموضوع كله لكم في المجلس الأعلي . لكني ابتداء اعترف بأن من حق الاحزاب ان يكون لها صحف ، تعبر فيها عن نفسها . اما ماهذه الصحف وهل تكون هي الصحف القائمة أو سواها ، فان ذلك متروك لدراسة اعمق علي كل حال

الصاوي : فإن اذنت لي سيادتك ان أبدي رأيا في الموضوع ، باعتباري ممارسا للمهمه ، فإنني اؤمن بان من مصلحة الشعب المصري ، وهو بمقتضي القانون – صاحب المؤسسات الصحفية الكبري القائمة الآن ، ان يظل لهذه المؤسسات وصحفها الطابع القومي ، لتعبر مستقبلا عن آمال الناس . ان انضمامها الي الاحزاب ياسيادة الرئيس ، سيجعل حركتها مقيدة بحركة هذه الأحزاب نفسها بينما المصلحة تقتضي ان تمضي الصحف القائمة في طريقها القومي ، تعبر بمحض ارادتهاعن الاتجاه القومي ، وتربط المواطنين بروابط من المعرفةالواحدة ليتكون الرأي العام وهو القوة المؤثرة في الأحداث دون تقيد بحزب او اتجاه . فإذا ارادت الاحزاب ان تصدر صحفاً لها فذلك امر طبيعي بل انه يصبح إضافة إلي الصحف الموجودة ، تؤدي الي تنشيطها

وتقويتها وفي الدنيا كلها ياسيادة الرئيس صحف قومية ومستقلة ، وقد تميل مع اتجاهاً وآخر ، دون ان تفقد روحها القومية ولايتعارض قيامها مع وجود صحف للاحزاب

الرئيس : هذا شأنكم ، ادرسوه كما تشاؤن وطالما ان الدراسة ستمضي موضوعية فستجدوني معكم فإن أهم مانعني به في هذه المرحلة من مراحل التطوير أن نصل إلي ماهو افضل

الصاوي : ان السلطة الرابعة تحتاج الي ان يقوم لها كيان اكثر قدرة علي تحريكها من داخلها ويكفل لها من الضمانات ، مايؤكد حريتها في مواجهة، اية سلطة من السلطات ؟

الرئيس : ليس هناك من يتمني ان يتحقق هذا اكثر ما اتمناه انا ، فقد اعلنت اكثر من مرة قيام هذه السلطة وايماني بها مستمد من ايماني بالديمقراطية ، وبإطلاق الملكات لتعبر عن واقع المجتمع وقيمة كما نزجو ، بالرقابة الشعبية المسئولة والمقدرة لمسئولياتها قبل المجتمع . وكم اتمني ان تصبح السلطة الجديدة قادرةعلي خدمة الفكر بتعميق الدراسات ، وخدمة المواطنين بتوسيع دائرة الاهتمام العام بالقضايا المصيرية وقضايا التنمية وقضايا الخدمات ، بلا إثارة اواتجار بآلام الناس وبالمحنة التي تمر بها بلادنا

ان الحرية هي هدفنا ، وتأكيد الحرية في الوجدان العام ، ضمان للممارسة الديمقراطية، والسلطة الرابعة قادرة علي القيام بهذا كله ، وما من ضمان لحريتها إلا سيادة القانون

الصاوي : سيادة الرئيس .. انك قد احطت القانون بسياج عظيم من الضمانات وصارت السلطة القضائية حرة تمارس الولاية علي القانون ممارسة الراعي المخلص الأمين .. ونحن الصحفيين نرجو ان نحقق للسلطة الرابعة هذه الحرية وهذا الاستقلال

لكن هناك سؤالاً يتردد بين الناس ، وسامحني اذا قلته لك بلا دبلوماسية او حساسية ان الحاكم ياسيادة الرئيس يسعي الي زيادة سلطاته ، ولكنك تسعي من خلال سيادة القانون إلي التقليل من سلطاتك ، فهل تشرح قليلاً هذا الموقف ؟

الرئيس : اسمع .. لقد كنت معتقلاً ، اثناء الحرب العالمية الثانية، وتمكنت من الهرب ولكن الأحكام العرفية كانت معلنة ، وكان في استطاعة الحاكم العسكري ان يقبض علي ، في اي وقت اظهر فيه وفي سبتمبر ١٩٤٥ ، اعلن الغاء الاحكام العرفية ، وعندئذ ارتديت ملابسي ، بغير خوف ، ومشيت في الشوارع رافع القامة ، لاتستطيع يد ان تمتد إلي

لو لم يكن للقانون سيادة وقتها لظللت هارباً ، اخاف ان يخطفني رجال البوليس ، لكن سيادة القانون كفلت لي حق الظهور علانية بلا مخاوف

ثم سأحكي لك حكاية اخري

في أثناء التحقيق في مقتل أمين عثمان ، وكنت أحد المتهمين في القضية ، ضيق المحقق الخناق حول كل المتهمين وكانوا في مطلع شبابهم ، فاعترفوا ، إلا أنا فقد ظللت انكر الإتهام انكاراً تاماً

وكنا في سجن الأجانب ، واردت ان أقوي أفكاري للإتهام ، من خلال سيادة القانون . كنت اطلب كل بضعة أيام ، ورقة وقلماً ، واكتب للنائب العام شكوي من وسائل الضغط التي تستعمل معي لحملي علي الاعتراف وكانت الشكوي تحقق في كل مرة ، وقد وصلت الشكاوي إلي ست شكاوي أو سبع وكانت عنصراً هاماً من العناصر التي اعتمد عليها الدفاع ، لينفي حتي اعترافات الشبان الذين كانوا متهمين معي

ان سيادة القانون شيء رائع وهي الضمان الحقيقي للحرية الفردية ولحرية المجتمع بالتالي وقد عملت بالصحافة ورأيت بنفسي كيف يتعرض الكتاب والصحفيون للإرهاب ، في غيبة سيادة القانون

لهذا فاني حريص علي سيادة القانون وعلي توفير ضمانات الحرية للصحافة ، وكل ماأرجوه ان تصبح الصحافة حره حرية مسئولة فإن الحرية مسئولية

www.anwarsadat.org